المجهة والمشاة التحتية وسميت بذلك لانها اذا زالت صاحت فيلون ذو نيها او ضاع بتركها فكل مبتدا او جزء اضيف اليه وضيعته معطوف على المبتدا والخبر بحذف اي مقدرتان لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والا فتران ووجب لقيام الواو مقام مع **باب** في ذكر نسخ المبتدا والخبر **النواسخ** حكم المبتدا والخبر ثلاثة **انواع** من حيث العمل احدها ما يرفع المسند وينصب الخبر وهو كان واخواتها وما عمل عليها لبس وانما لا المقاربة والثاني عكسه وهو ان وخواتها وما عمل عليها ان والثالث ما ينسبهما معا وهو ظن واخواتها واعلم واخواتها وسميت نواسخ لازالتها حكم المبتدا والخبر احدهما من النسخ وهو ازالة وبدا بالنوع الاول غير متقوين لاتصال المقدرية ثم اعلم ان كان وخواتها على ثلاثة اقسام احدها ما يعمل من غير شرط وهو ثمانية **كان** واسمه **واصبح واضحى وظل وبات وصار وليس** وفي معنى صار اضحى وراح وعاد واستحال وحال وراح وتحول الثاني ما يعمل بشرط تقدم نفي او نهي او دعاء وهو اربعة **مازال** ما مضى يزال لا ما في يزيل ولا يزول فانهما لا ما ان الاول منهما معتد الى واحد ومصدره الزيل والثاني قاصر ومصدره الزوال **وما فتئ وما انفك وما برح** وهذه الاربعة معانيها متفقة بالاحلاف مثال النفي نحو ولا يزالون مختلفين لن نبرح عليه عاكفين ومنه تالله تفتؤ تذكر يوسف فقل يمين الله ابرح قاعدا اذا الا صل لا تفتؤ ولا ابرح ومثال النهي قوله صاح شمر ولا تزل ذا المرت فتسبابه ضلالا مبينا والدعاء قوله ولا زال منهلا بجرعائك القطر ويدر في الارتشاف بلا خاصة كما في البيت القسم الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية وهو **دام** لا غير كما عطف ما دمت مصيبا دمها اي مدة دوامك مصيبا وسميت ما هذه مصدرية ظرفية لانها تقدر بالمصدر والظرف ولم يقيد ما تقدم ما اوكانت مصدرية غير ظرفية لم تعمل وان وليها مرفوع فهي ما موصولة بمعنى الذي وهو حال كجيت

متعرض

اي الاعمال وهو الاحق ليقابلها على اختصاصها بالاسماء مما على الاحق والاعمال حملا على اخواتها وقد روي بهما قوله النابغة قال الا ليتما هذا الحمام لنا قال في شرح الكافية ورفعه اقيس وما اقتضاه كلامه من وجوب الالف فيما بعد اليت وخواته فيها هو الراجح وقيل يجوز في الكل وهو ظاهر الالفية وقيل بوجوب الاعمال في ليت وخرجه بالحرفية الاسمية فلا تكف عن العمل كقوله ولكنما يقضي فسوف يكون ومثلها المصدرية نحو انما فعلت حسنا اي ان فعلك حسن ويحتملها قوله انما صعوا كيد ساحر وليس للثاني تقديرها كافة لان بوجب نصب كيد ورفع في الشرح وفي بعض نسخ الالوضيه الاستشهاد بقوله ولكما يقضي لما الكافية وهو غير ظاهر **كما المكسورة** اي كما يجوز في ان المكسورة ذلك حالة كونها **مخففة** من الثقيلة لكن الاعمال كثير لزوال اختصاصها بالاسماء انما اعملت قليلا استصحابا للاصل وقد قرئ بهما قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ويكثر كون الفعل الداخلة عليه ناسخا والاكثر فيه كونه ماضيا وان كانت لكبيرة وان وجدنا اكثرهم لفاسقين ووقوع غير الناسخ بعدها نادر والمضارع اندر كقوله ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه واذا اهملت لزمت الخبر اللام في الغالب كما سيأتي ليلا سيم كونها نافية **واما الكاف** اذا كانت مخففة من الثقيلة **فتهمل** وجوبا لزوال اختصاصها بالاسماء بدليل ولكن كانوا هم الظالمين وعن يونس والاخفش جواز الاعمال قياسا وعن يونس انه حكاه عن العرب **واما ان** المفتوحة اذا خففت **فتعمل** وجوبا اذا لم تخفف بخلاف المكسورة لانها في المفتوحة أشبه بالفعل منها بالحرف قاله ابن مالك في شرح الكافية **ولكن** تجب في غير ضرورة حذف اسمها وكونه ضمير شان تبع في هذا ابن الحاجب واما ابن مالك فلم يوجب ذلك بل يجوز ان يكون غيره وهو ظاهر عبارة المصنف في المتن وزوال الأوضح وكون خبرها جملة اسمية كانت او فعلية لاشتمالها على المسند والمسند اليه بخلافه على الاصل

لانه قال فيه وصلها بان الحرفية مجمل فيما انها هي او قد بيني الحمل

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)